بمناسبة عيد العمال

مكتب الأشغال العامة والطرق يكرم عدداً من منتسبيه

عدن/أمل حزام المذحجي:

كرم أمس مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة عدن عشرين عاملاً ومهندساً وفنياً وإدارياً بمناسبة الأول من مايو عيد العمال إكراماً وتقديراً لدور العامل في محافظة عدن.

وخلال الحفل الخطابي أكد مدير عام مكتب الأشغال والطرق ضرورة الاحتفاء بهذا اليوم العالمي من أجل تقديم التقدير والشكر للجهود المبذولة من قبل العمال والموظفين كل في مجاله مشيراً إلى أهمية كل عامل في المكتب وما يقدمونه من أعمال خدماتية تقوم بدورها في المساهمة في إنجاح المهام وتحسين الأداء العملي لمصلحة المجتمع سواء كانت إدارية أو فنية أو معاملات وخاصة في مجال الإشراف على الطرقات وأعمال الإنارة، ومهام الدائرة الهندسية التي تشمل الإشراف على جميع المرافق الحكومية وإدارة المختبرات إضافة إلى الإشراف الفني على المديريات.

وأضاف المهندس حسين عوض العقربي أن هذا اليوم متميز وفعلي للعمال والموظفين الذين يبذلون جهوداً جبارة في عملهم ولهم حق الاحتفال تشجيعاً للعامل على العطاء مقابل جهده وإخلاصه مؤكداً ضرورة أن يجد كل عامل مكانة له في المجتمع.

من جانبه أشار الأخ عثمان كاكو رئيس الاتحاد العام لنقابات عدن إلى أن مرحلة انتشار العولمة جاءت اليوم بظهور عدد من الحقائق العديدة لتفعيل دور النقابات بمحافظة عدن مؤكداً أن العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية تنسى الاحتفاء بهذا اليوم الخاص الأول من مايو عيد العمال ويجب علينا تقديرمجهوده من خلال الالتفات إليهم عن طريق هذا اليوم الرائع، الذي يعطي الأمل لكل عامل مجتهد أن يستمر في عمله ويطور من امكاناته العملية والإنتاجية والعلمية من أجل خدمة مجتمعه، الذي بدوره يقوم بإعطائه مستحقاته والاهتمام به كمواطن وعامل يستحق الشكر والتقدير مؤكداً أن مكتب الأشغال العامة والطرق قام بدوره الإيجابي تجاه عماله بعد قضاء سنين عديدة لم يكرم فيها أي عامل.

وأثناء الحفل أوضح الأخ عبدالله بن عبد الله الأمين العام للنقابة العامة للبناء بمكتب الأشغال العامة والطرق أن هذا العيد المجيد الذي يصادف اليوم الذكرى الـ (21) بعد المائة له، ما زال يحتفل به عمال كل العالم مؤكداً أنه لفترة طويلة لم يكرم أي عامل، وأنها بداية جديدة بالذكر أن تبدأ قيادة الأشغال العامة والطرق بعدن بتكريم مهندسيها وعمالها وموظفيها مطالباً القيادة الجديدة بأن تشمل مطالبات العمال والموظفين من أجل تحسين مستوى العامل وإعطائه مستحقاته ما سينعكس دوره في مجاله العملي لمصلحة الأشغال العامة والمجتمع.

وفي ختام الحفل التكريمي قدمت قيادة مكتب الأشغال العامة والطرق شهادات تكريمية وهدايا عينية لعمالها بحضور عدد من الشخصيات الاجتماعية وعمال المكتب.

ميناء عدن واتهامات الفساد الباطلة (1 - 3)

خالد إبراهيم الوزير

من المؤكد أن كل مواطن يمني قرأ وسمع كل ما يقال ويكتب حول ميناء عدن والاتفاقية المبرمة بشأنه والاتهامات المسيئة الباطلة التي ترد بين الحين والآخر من هنا أو هناك!

وبرغم أن هذا الموضوع قد تم بشفافية مطلقة ووافق واطلع عليه مجلس الوزراء كأعلى جهاز تنفيذي في اليمن كما اطلعت الأجهزة الرقابية كالهيئة العليا لمكافحة الفساد وجهاز الرقابة والمحاسبة ومكتب رئاسة الجمهورية على جميع وثائق هذا المشروع منذ ثلاثة أعوام ولم يكن لها ملاحظات حول هذا المشروع المهم أو انتقاد لنصوص الاتفاقية- حسب علمي في حينه - إضافة إلى أن مجلس النواب الموقر قد استدعاني إلى إحدى اجتماعاته المعلنة لمناقشة الاتفاقية واقتنع الجميع بالإجراءات القانونية التي تمت لإبرام هذه الاتفاقية بل وحصلت الاتفاقية على تأييد كتلة عدن في المجلس سواء المنتمين للمعارضة أو للمؤتمر الشعبي العام.

ولابد من الإيضاح أن هذه الاتفاقية تمت تحت متابعة وإشراف مباشر من قبل لجنة وزارية يرأسها نائب لرئيس الوزراء(عبدالكريم الارحبي) يشهد له المجتمع الدولي والمحلي بنزاهته واحترامه وتضم خمسة وزراء في الحكومة وقد عملنا كفريق واحد بشكل مهني آخذين في الاعتبار الإشكاليات والنقاط التي كانت مثارة في ذلك الوقت.

لقد كان أول سؤال تم توجيهه من قبلي هل هذا قرار سياسي بغض النظر عن الجانب الاقتصادي!!؟(لأنه لو كان كذلك لرفضت المشاركة في أي عمل من هذا النوع حتى وإن كانت توجيهات عليا)،، وكان الرد أن البعد الاقتصادي هو الأهم خاصة وأن موانئ دبي تدير إحدى وخمسين ميناء حول العالم وهي من اكبر الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال يضاف لذلك أنها عربية ،، لذلك عملنا على هذا الأساس ولولا ذلك لتمت الموافقة على الاتفاقية الموقعة عام 2005م أو تعديلات دبي عليها بعلاتها والتي لم تحقق أي طموح لتوفير جدوى اقتصادية حقيقية في ظل نصوص تلك الاتفاقية.

الجدير بالإشارة إليه أن هناك من يخلط بين الترتيبات والاتفاقيات القائمة حاليا التي وقعت عام 2008م وبين الاتفاقية التي وقعت بناء على نتائج المناقصة عام 2005م (فقد تم رمي الاتفاقية السابقة جانبا) وبهذا الخصوص يجب أن نتطرق إلى بعض التفاصيل أوضحها فيما يلي:

1 - أن هناك إختلاف جذري بين اتفاقية عام 2005م موضوع الجدل المثار دائما وبين هذه الاتفاقية (اتفاقية 2008م).

2 - أن الحكومة حاولت تحسين الاتفاقية بناء على ملاحظات مجلس النواب الموقر والمتفق عليها مع اللجنة الوزارية المكلفة في حينه من قبل الأخ/ رئيس الجمهورية السابق ولكن لم يتم ذلك لأسباب عديدة، كما أن اللجنة الوزارية المشكلة من قبل الحكومة الجديدة عام 2007م حاولت معالجة الأمر مع دبي ضمن اتفاقية 2005م بحسب الأسس التي تضمن تطوير ميناء عدن وتحويله لميناء دولي محوري لحاويات الترانزيت إلا أن ذلك لم يتم من خلال المفاوضات معهم.

3 -عرضت اللجنة الوزارية الأمر على بيوت خبرة عالمية اقتصادية وقانونية للإفادة بالطريقة المثلى للدخول مع موانئ دبي في شراكة متوازنة نضمن بها الأهداف المشار إليها وتعالج أي تخوفات أخرى كانت تثار في ذلك الوقت إعلاميا ومن بعض أعضاء مجلس النواب الموقرين (مثل أن دبي تريد أن تجعل ميناء عدن مهملاً وان تجعل ميناء جيبوتي منافساً قوياً لميناء عدن) وغير ذلك من الأقاويل التي كان ينظر إليها في ذلك الوقت على أنها مجرد صراع مصالح خاصة كون هناك شركة منافسة لديها شريك محلي يريد تسليم الميناء لشركته..... وقد رأت الحكومة الابتعاد عن نظرية المؤامرة التي نشتهر بها نحن اليمنيين لنظل محلك سر!!! وقررت اللجنة العمل بشكل احترافي مع بيوت خبرة كبيرة وذات سمعة عالمية لتضمن اليمن حقوقها وجاء رأي بيوت الخبرة (ومنها مجموعة روتردام البحرية هولندية الجنسية والاستشاري الاقتصادي الأمريكي السيد بامي اورورا) تلك ببعض الأفكار كان أفضلها خيار الشراكة الذي كان اعلى إيراد للميناء وأكثر ضمانا لتطويره خصوصاً أن الميناء والحكومة سوف يكونان احد صانعي القرار باعتبار أنها ترتب شراكة بين الطرفين وبالتالي كان القرار الذي اتخذته اللجنة ومن ثم مجلس الوزراء اقتصادياً بامتياز ومع تأكيدنا أن اختيار موانئ دبي كان قرارا سياسيا كذلك للعلاقات المتميزة بين الدولتين ومساعداتها تجاه اليمن ولكن لم يكن ليتم الأمر لو أن الجدوى الاقتصادية غير متوفرة أو أن تطوير الميناء لن يتم أو أنها شركة صغيرة... فقد حرصت اللجنة وانا شخصيا على ضمان تطوير ميناء عدن لتصل حركته إلى أكثر من خمسة ملايين حاوية في العام ولدى الميناء مخطط عام لاستيعاب أكثر من عشرين مليون حاوية مستقبلا.

4 - إن اللجؤ لهذا الخيار(الشراكة) كان الأخير بعد محاولات تحسين الاتفاقية السابقة الموقعة عام 2005م والتي قامت بها حكومتا بإجمال ومجور ولذلك فمن غير الصحيح تماما القول إنه تم اللجوء لخيار الشراكة هربا من مجلس النواب وكأن مجلس النواب جهة تكرة الخير للبلد أو انها جهة معادية!! بل على العكس كان لملاحظاتهم السابقة دور إيجابي، كما انه ليس معنى أن اتفاقية الشراكة بحكم الدستور والقوانين النافذة لاتقر من قبل البرلمان وأن سلطة البرلمان قد سقطت!! بالطبع لا فسلطة البرلمان ورقابته قائمة قبل واثناء وبعد الاتفاقية فليس هناك مهرب أساسا ، ولذلك أؤكد أن مصلحة الميناء هي التي فرضت هذا النوع من الشراكة في ذلك الوقت لأسباب اقتصادية وبقرار سياسي لكن أساسه توفر جدوى اقتصادية .

لكن .... ماذا حدث بعد ذلك؟

لماذا تدهور وضع ميناء عدن؟

لماذا غادر الخط الملاحي الرئيسي (الخط الملاحي هي شركة حاويات وسفن تنقل حاوياتها إلى أو عبر الميناء) الميناء الذي كان يعمل منذ أكثر من عشرين عاما؟ بل ولماذا لم تأت خطوط أخرى تضاف للخط الملاحي الموجود؟

لماذا لم يتحقق الهدف الأساسي من الاتفاق والمحدد بشكل واضح أن يكون ميناء عدن ميناء عالمياً يهيمن على نشاط الترانزيت لمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي جاذباً السفن والخطوط الملاحية الكبرى التي تعمل بنظام الأنتر لاين لخدمة خط آسيا وأوروبا.

وكذلك القيام بتطوير عدن كميناء محوري لنشاط الترانزيت والأكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية ؟؟؟؟

أنها تساؤلات كبيرة ومهمة والرد عليها يكشف الحقائق بدلا من أن يتغنى الآخرون بأكاذيب باطلة ومحاولة التسلق المقيت بإظهار أن القائمين على الأمر فاسدون!! باعو ميناء عدن!!! استلموا حقهم!!!! إلى آخر ذلك من الأقاويل والأكاذيب .

هنـاااااااك فرق شاسع وجوهري بين توقيع وإبرام اتفاقية واضحة المعالم والشروط والواجبات بموجب حسن النية والمواثيق والأخلاقيات التي تحكم البشر.. وبين مخالفة أي اتفاقية والتراجع عن تنفيذها!!! فهذا هو جوهر الموضوع وأساس المشكلة القائمة.

والجواب.. نعم وبكل تأكيد هناك مخالفات ومماطلة واضحة في تنفيذ الاتفاقية فليس في بنود الاتفاقية التي صاغتها كبرى بيوت الخبرة العالمية عيب (ومنها شركة كلايد آند كو البريطانية للمحاماة والاستشاري القانوني الهولندي السيد كريستيان كريمبن وله خبرة 40 عاما في اتفاقيات من هذا النوع ومجموعة روتردام البحرية وهي هولندية الجنسية والاستشاري الاقتصادي الأمريكي بامي اورورا وله خبرة أكثر من 30 عاما في هذا المجال والدكتور بهاء الدين وهو استشاري قانوني مصري معروف ومتخصص إضافة للكادر الوطني) بل المشكلة في التنفيذ ، كما تمت متابعات واضحة وجادة من قبلي حينذاك لضمان التنفيذ وفقا للعهود والعقود وكذا متابعة جادة ومباشرة من قبل الجانب اليمني في الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجنة الوزارية وهذا ما سنكشف عنه من خلال هذا التوضيح.

هذه مقدمة لابد منها للدخول في تفاصيل الموضوع الذي يشغل الرأي العام اليمني والذي بلا شك له حق الاستيضاح ونيل التوضيح :

عندما تم تشكيل حكومة الدكتور علي محمد مجور في ابريل 2007م والتي عينت فيها وزيرا للنقل، كانت هناك لجنة وزارية مكلفة من مجلس الوزراء الأسبق انتهت للتو من التفاوض مع شركة موانئ دبي العالمية حول الاتفاقية الناتجة عن المناقصة العالمية التي نجحت فيها موانئ دبي عام 2005م وكان للجان المختصة في مجلس النواب ملاحظات مهمة حولها وشكلت لجان مشتركة بين الحكومة ومجلس النواب وتم الاتفاق على نقاط وبنود يلزم تعديلها لتحسين الاتفاقية وبناء عليه حسب ما أشرت فقد انتهت اللجنة الوزارية من آخر جولة للتفاوض مع دبي ووقعت محضراً بعنوان (محضر اجتماعات نتائج التفاوض مع شركة دبي العالمية بشأن تحسين شروط اتفاقية تطوير وتشغيل ميناء عدن للحاويات خلال الفترة من 26 - 27 مارس 2007م).

وبعد أيام من تسلمي لمهام عملي عقدت اجتماعاً مع اللجنة المشار إليها (وكنت قد درست بإستفاضة كامل ملفات الموضوع) وكان يهدف الاجتماع إلى الرفع بنتائج التفاوض لرئيس الجمهورية حينها باعتبار نتائجه هي أفضل ما يمكن الوصول إليه!!! وقد كان لي وجهة نظر حول ذلك بأن المطلوب أفضل ما يمكن تحقيقه لصالح ميناء عدن وتطويره واقترحت عرض النتائج على بيت خبرة اقتصادي لإبداء الرأي حول النتائج الأخيرة وهل هي لصالح البلد أم لا!؟ وأيدت اللجنة ذلك بكامل قوامها،،

وجاء رد بيت الخبرة(وهي مجموعة روتردام البحرية) بما يلي نصه (أن وضع الاتفاقية بعد تراجع الشركة في وضع سيء وليست في صالح اليمن من الناحية الاقتصادية ويفضل إعادة الأمر من جديد).

ووفقا لذلك تم تجاهل العرض الأخير من موانئ دبي و رفعت مقترحاً من قبلي للأخ رئيس الوزراء الذي رفعه بدوره للأخ رئيس الجمهورية بتاريخ 6 مايو 2007م تضمن الرأي بفتح باب التفاوض لجميع الشركات ذات السمعة العالمية ويضع الجانب اليمني خياراته أمامها ويتم اختيار الأفضل من خلال مناقصة عامة وفق قائمه لأكبر الشركات المشغلة في العالم بشكل واضح وشفاف وإلغاء كل ما سبق من إجراءآت،

وقد وردت موافقة الأخ رئيس الجمهورية آنذاك على تلك الخيارات بتاريخ 28 مايو 2007م وبدأت وزارة النقل في إعداد خطتها لذلك ومراحل التنفيذ بما فيها اقتراحنا ان تشارك جهات بصفة مراقب للجان لدينا في مراحل الإعداد والتفاوض (وحددت بجهاز الرقابة والمحاسبة واللجان المختصة بمجلس النواب الموقر ووزارة المالية) وتمت الموافقة على الخطة من قبل الأخ رئيس الوزراء وتم ايفاد ممثل عن جهاز الرقابة والمحاسبة وعن المالية - وكان لهما دور إيجابي مهم - اما اللجان المختصة في مجلس النواب فقد رأت عدم اختصاصهم بالموضوع بأعتبارهم جهه تشريعية غير تنفيذية الا انهم باركو وايدوا تلك الإجراءات.

كما تم تحرير خطاب لشركة موانئ دبي نبلغهم فيها بقرار الحكومة إعادة انزال المناقصة من جديد وفتح المجال لجميع الشركات العالمية وكان ذلك في 13 يونيو 2007م.

وبناء عليه تم التعاقد مع بيت خبرة اقتصادي (مجموعة روتردام البحرية) وهي هولندية) وبيت خبرة قانوني(شركة كلايد آند كو البريطانية للمحاماة) واستشاري قانوني (السيد كريستيان كريمبن هولندي الجنسية) وشركة للتسويق (شركة مايك ماندي وشركائه وهي بريطانية) للإعداد الكامل للإجراءات الجديدة المشار إليها ومنها إعداد صيغه اتفاقية جديدة تضمن كامل الحقوق لليمن وتضمن تطوير ميناء عدن التاريخي ليعود لسابق عهده وينافس الموانئ العالمية، ذلك كان حلمي واللجنة الوزارية والحكومة بل حلم جميع اليمنيين.

إعلان تسجيل عقار

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني / شؤون السجل العقاري م / عدن التالي :- استناداً للمادة (23) من القانون (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري بأنه تقدم إليها ورثة ناجي قائد راجح بواسطة وكيلهم أحد الورثة محمد ناجي قائد راجح بطلب تسجيل العقار رقم (15) بلوك (-) مجموعة (26) الواقع في الروضة شارع الرومي بموجب شهادة تمليك / 7524 صادر بتاريخ 11 / 10 / 83م.

فمن لديه أي اعتراض شرعي عليه الحضور إلى مقر الهيئة (إدارة السجل العقاري) الواقع في ساحل أبين مع الوثائق المؤيدة للاعتراض خلال فترة ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم التسجيل.

إعلان تسجيل عقار

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني / شؤون السجل العقاري م / عدن التالي :- استناداً للمادة (23) من القانون (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري بأنه تقدم إليها الأخ / حسين صالح الهبيلي بطلب تسجيل العقار رقم (5) بلوك (-) مجموعة (-) وحدة جوار رقم (722) الكائن خور مكسر بجانب اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ساحل أبين بموجب عقد تأجير مرجع رقم (ش / خ م / 288 / 98م) بتاريخ 26 / 7 / 1998م.

فمن لديه أي اعتراض شرعي عليه الحضور إلى مقر الهيئة (إدارة السجل العقاري) الواقع في ساحل أبين مع الوثائق المؤيدة للاعتراض خلال فترة ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم التسجيل.

إعلان أراض

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني م / عدن بأنه تقدم إليه الأخ علي أحمد قائد علي يحمل بطاقة شخصية رقم 01010210110 بطلب استخراج صورة طبق الأصل لعقد تأجير قطعة أرض لبناء(سكني)، خاص بمنتسبي الجمعيات السكنية،مرجع (101 / 2946 / ع م / 99) التابع للأرضية رقم (58) بلوك (1) وحدة جوار رقم (5 و 4 دي6) منطقة العريش المدارة والمسجل لدينا باسم الأخ علي أحمد قايد علي.

والصادر بتاريخ 7/ 9 / 1999م فمن عثر عليه أو من له وجه اعتراض شرعي عليه التقدم إلى مكتب الهيئة الواقع في المعلا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم منح المذكور بدلاً عن مفقود.

إعلانات فقدان

■ يعلن المواطن / علي يحيى علي يحيى حرد عن فقدان جواز سفر صادر من الهجرة والجوازات م / الحديدة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى أمن مديرية تبن.

■ يعلن المواطن / محمد سيف عبده المحمدي عن فقدان بطاقة عسكرية رقم 245424 صادرة من وزارة الدفاع م / صنعاء ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة مدينة الشعب.

■ يعلن المواطن / يسلم علي عبدالله با ديان عن فقدان بطاقة شخصية صادرة من م / عدن ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة 26 سبتمبر كابوتا.

■ يعلن المواطن / صالح أحمد صالح عباد عن فقدان عقد تأجير رقم (1) الأصل بلوك 10 بئر فضل مرجع رقم (181) ب ف / م ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة 26 سبتمبر كابوتا.

■ يعلن المواطن / العزي محمد ياسين حسين عليان عن فقدان بطاقة شخصية صادرة من الأمانة ويرجى ممن يعثر عليها الاتصال برقم 771060407.

■ يعلن المواطن / أحمد علي الرماح عن فقدان كرت سيارة + رخصة سياقة صادرة من م / البيضاء ويرجى ممن يعثر عليهما تسليمهما إلى اقرب مركز شرطة.

■ يعلن المواطن / أحمد محمد سالم الوحشي عن فقدان جواز سفر + بطاقة شخصية صادرة من م / صنعاء ويرجى ممن يعثر عليها الاتصال برقم 736982775.

■ يعلن المواطن / محمد أحمد حسين الشرفي عن فقدان جواز سفر صادر من م / عدن ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى اقرب مركز شرطة.

■ يعلن المواطن / طاهر عبد الرحمن با وزير عن فقدان ختم طبيب باسمه ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة خور مكسر.

■ تعلن المواطنة / عبير رياض سالم حسن عن فقدان بطاقة شخصية صادرة من م / أبين الأحوال المدنية مركز - 1 - تحمل رقماً وطنياً 09000009892 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة كريتر.

■ يعلن المواطن / وليد حسين محمد الجابري عن فقدان بيان جمركي رقم 6618 لسيارة نوع بيجوت موديل 83 تحمل لوحة معدنية رقم 19965 / 3 خصوصي ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة كريتر.

إعلان جمعيات

تعلن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واللجنة التحضيرية لجمعية سامع الاجتماعية الخيرية بأنه تقرر عقد الاجتماع التأسيسي للجمعية يوم الجمعة الموافق 4 / 5 / 2012م وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً بمقر الجمعية الكائن بالدرين مديرية المنصورة وذلك لمناقشة مشروع النظام الأساسي وانتخاب هيئة إدارية ولجنة رقابة وتفتيش للجمعية .

فعلى الإخوة الأعضاء المقيدة أسماؤهم بكشوفات المؤسسين الحضور في الزمان والمكان المحددين بهذا الإعلان.

إعلان أراض

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني م / عدن بأنه تقدم إليه الأخ غازي محمد أنعم حيدرة يحمل بطاقة شخصية رقم 3351838 بطلب استخراج صورة طبق الأصل لعقد تأجير قطعة أرض (خاص بمنتسبي الجمعيات السكنية) مرجع (101/ 2908 / ع م / 99) التابع للأرضية رقم (7) بلوك (1) في منطقة العريش / المدارة وحدة جوار (61 دي 4 – 5 بمساحة (400) م2 والمسجل باسم الأخ غازي محمد أنعم حيدرة.

والصادر بتاريخ 7/ 9 / 1999م فمن عثر عليه أو من له وجه اعتراض شرعي عليه التقدم إلى مكتب الهيئة الواقع في المعلا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم منح المذكور بدلاً عن مفقود.

إعلان تسجيل عقار

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني / شؤون السجل العقاري م / عدن التالي :- استناداً للمادة (23) من القانون (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري بأنه تقدم إليها د. أحمد مثنى ناصر بواسطة وكيله نجيب محمد عبد الرحمن بطلب تسجيل العقار رقم (38) بلوك (-) مجموعة (-) وحدة جوار رقم 218 منطقة البريقة سي كلاس التكميلي بموجب عقد تأجير رقم 318 مرجع س / ب / 3530 / 98م صادر بتاريخ 30 / 4 / 1998م.

فمن لديه أي اعتراض شرعي عليه الحضور إلى مقر الهيئة (إدارة السجل العقاري) الواقع في ساحل أبين مع الوثائق المؤيدة للاعتراض خلال فترة ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم التسجيل.

إعلان أراض

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني م / عدن بأنه تقدم إليه الأخ بدر محمد أحمد سعيد يحمل بطاقة شخصية رقم 1032046 بطلب استخراج صورة طبق الأصل لعقد تأجير قطعة أرض (خاص بمنتسبي الجمعيات السكنية) مرجع (101 /2947 / ع م / 99) التابع للأرضية رقم (57) بلوك (1) في منطقة العريش المدارة وحدة جوار رقم (61 دي 4 – 5) بمساحة (400) م2 والمسجل باسم الأخ بدر محمد أحمد سعيد.

والصادر بتاريخ 7 / 9 / 1999م فمن عثر عليه أو من له وجه اعتراض شرعي عليه التقدم إلى مكتب الهيئة الواقع في المعلا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم منح المذكور بدلاً عن مفقود.